

ومذهبهم لم يفسد الكتب وكنت في هذا الحضيض نصيبا لا تدل ولا يقبل وهكذا  
هكذا اذا منع التقسيم باثبات هذا التقدير محمد التقدير هو مذهبهم اذ يدعي  
وجود وجود لا يقبل هذا التقسيم وهذا محال النزاع فاذا استدلل على امكانه كان  
غاصبا فلا يقبل منه فبين ان الدلالة ثبوتية فصلا هذا الاعتراض بمنزلة ان  
قالوا ان وجوده ليس بغيره ولا محذور لم يفسد نفسه الموحى الحديث وقد تم  
واذا قدر وجوده ليس بواجب ولا ممكن بل قائم بنفسه وقائم بغيره لم يفسد  
تقسيم الوجود الى الواجب والممكن والقائم بنفسه والقائم بغيره **ومعلوم**  
ان التقسيم المعلوم بالاضطرار لا يفسد بل يقدر تقسيمه وما سياتي تفصيله  
واما فساد التقسيم بثبوت ما يناقضه فان كان المناقضة لا يعمل الا بالنظر  
لم يلح ان يكون ما يقتضيه تعلم ان هذا من باب معارضة الضروري بالنظري  
فلا يكون مقبولا ولا يكون حقا **ثم للناس في هذا مقاما** الاعتراض جوتة فون  
من يقول هذا التقسيم معقول مطلقا وهذا التقدير لا الكلام في ثبوتية ولا نفيه  
لان ذلك يقدر في الضروريات بالنظر بان ذلك غير مقبول عند ثبوت مسطانية  
فان ما علمناه بالاضطرار وقدح فيه بعض الناس بالنظر والجدل لم يكن علينا  
ان نجيب عن المعارضين بما مفضلا بيده حل بل كفيينا ان تعلم انه قاسد  
لانه عارض للضروري وما عارضه فهو قاسد **وهذا جواب** خاتمة اهل الحديث  
والفقه والكلام وعرضهم عن مثل هذا هو لا يقبل الحديث لا اقل انه ممكن  
ولا غير محذور ولا في حتمه ولا في غير حتمه بل العلم انه مبين للعالم وانتم تتبعون ان  
يكون لا مبينا ولا مدخلا وهذا كما امر على الباطن لا اقل هو موجود  
ولا موجود ولا عالم ولا جاه ولا قادر ولا عارض لان ذلك صفات الاجسام  
فان الجسم ينقسم الى حي وميت وعالم وجاهل وقادر وعارض وموجود  
ومعدوم فاذا قدرنا ما ليس بجسم ولم يكن عالما ولا جاهلا ولا قادرا ولا  
عارض ولا حيا ولا مبينا كان كلامنا قاطعا وهذا غير ممكن لانه لا  
داخل للعالم ولا خارجا عنه وقولهم والقراطة من جنس واحد كما نقلت عن الفقيه  
اصحابها ايضا وقالوا انه لا يقال شئ ولا ليس بشئ في غير هذه المقابلة  
التي لا يد بوجود من احدهما لم يكن قطع كثر لا يطرح وهذا كانه منا طر  
هو لا للقرائة ضعيفة كما هي بسوط في موضع **الجواب الثالث** قولهم نقول  
بل نقول انه ليس في حتمه **مختار** واقول مع ذلك انه مبين للعالم وهذا  
قول

مختار

قوله يقبل انه فوق العالم وليس بجسم ولا جوهر ولا مختار كما يقول ذلك من  
يقول من الكلاسيكية والاشعري والكراميه ومن وافقهم من الفقهاء من اتياع الاثمة  
الاربعه واهل الحديث والصوفية واذا قيل هؤلاء اثبات ما بين ليس مختار  
لقدرة العقل قالوا اثبات موجود لا محال ولا ما بين اظهر قسدا في حتمه  
العقل من هذا فان كان قضا العقل مقبولا كان قوله قاسد وحتمه حصل  
لكن لو كان كونه ما بين العالم وان كان قضا العقل مراد وادخلت حتمه على  
الاطلاق قلنا انه فوق العالم ما بين له وليس بجسم ولا جوهر فاذا لم يكن مختار  
على اطلاق كونه فوق العالم لم يفسد ذلك وحتمه في التساميات قد ادلت  
على ذلك مع القاطعة فيزعم على هذا التقدير انه يكون مبينا للعالم فقد تحقق  
جديد قد تقدم التبيين انها فان هولاء النفاة يحججون العقل في حتمه ولا يحججون  
حتمه عليهم ويحججون على خصوصهم بقضايا ضرورية ولا يحججون في القضايا  
الضرورية ما هو ارب منها وكلها يطعنون به حتمه في مثل قولهم  
هنا من قضايا الوهم والخيال الا من قضايا العقل في حتمه في حتمهم هذه  
فيقال تقبل لو وجود موجود ما ليس بجسم ولا مختار من قضايا  
الوهم والخيال الا من قضايا العقل وليت يدبر العاقل هذا المقام **الجواب**  
**الثالث** قولهم ليقول انه مختار وفي حتمه وان جسمه وقولهم لا دلالة على  
نفي حتمه من ذلك وادلة النفاة لذلك اذ لم يفسد وانهم متفقون على ان نفي  
ذلك ليس معلوما بالضرورية وانما يدعون النفي ونفاة ذلك لم يتفقوا على دليل  
واحد كفي طعن في دليل الاض فالفلاسفة الذين يقولون ذلك بناء على  
نفي الصفات يطعن النفاة من اهل الكلام مع غيرهم من العقلاء واهل التفتيا  
في ادلتهم وهو الدليل المبني على حدود ما قام به العارض والافعال  
والكلام على اقول اهل الاثبات المبينة لفساد ادلة النفاة وما في هذا  
الموضع من الاقوال المشتهرة والكلام الدقيق والحيث العقلي مسبوط  
مذكور في غير هذا موضع **الجواب الرابع** جواب اهل الاستصحاب وهالذين  
يقولون لفظ المختار والجملة والجسم والجوهر ونحو ذلك لفظ محمول ليس بما العمل  
مع قاتله ولا من سنة رسوله ولا قالها احد من سلف الامة وانتم في  
حتمه الله تعالى نفيها ولا اثباتها **وحتمه** فاطلاق القول بتفصيلها  
واثباتها ليس من مذهب اهل السنة والجماعة فلا يرب ولا عليه دليل

كلامهم

مطلب

الجواب